اقتصاد

بعد اجتماع «المصالحة» بين الجمارك وتجار حلب

عضو مجلس إدارة في «تجارة حلب» لـ«الوطن»: نثق بالجمارك والقرارات الحكومية عنصر ضغط على الفعاليات الاقتصادية ولم نرصد هجرة التجار للخارج

خالد زنكلو

أبدى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب علي رضا تركماني ثقته بالجمارك وبمستقبل العلاقة معها بعد الاتفاق على بنود مذكرة تعاون مع مديرها العام يفترض أن توقع الأسبوع القادم بهدف تسهيل عمل التجار، لكنه عد القرارات الحكومية في الفترة الأخيرة عنصر ضغط على الفعاليات الاقتصادية، مشيراً إلى أن الغرفة لم ترصد حركة جديدة لهجرة التجار إلى الخارج، كما يروج بعضهم.

وأكد تركماني في حوار مع «الوطن»، على خلفية حملة «مكتب مكافحة التهريب» الأخيرة ليلة رأس السنة الميلادية على المحال والمستودعات التجارية في مدينة حلب وعقب اجتماع «تجارة حلب» مع مدير عام الجمارك فواز الأسعد، أن الثقة بين تجار حلب والجمارك والمالية وغيرها من مؤسسات الدولة موجودة بالتأكيد دائماً «وخير مثال على ذلك اللقاء الذي جرى الأحد الماضي في غرفة تجارة حلب مع إدارة الجمارك العامة، حيث ساد اللقاء جو من الجدية والنوايا الطيبة، وكان لتجاوب إدارة الجمارك مع مطالب التجار الصدى الإيجابي الكبير، فالتواصل المستمر من الجهات الرسمية والحكومية مع أصحاب الفعاليات الاقتصادية ومن خلال الهيئات الاعتبارية التي تمثل تلك الشرائح كغرف التجارة والصناعة والاتحادات، هو السبيل الوحيد لتقريب وجهات النظر والوصول إلى حلول لمعظم المشاكل الموجودة مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه الهيئات الاعتبارية لا تغطي المخالف والمهرب والمتهرب أياً كان لأنها أكثر المتضررين من هكذا حالات».

وحول ثقة الغرفة والوسط التجاري بتعهدات مدير عام الجمارك بإصدار العديد من القرارات التي تخدم التجار وتسهل معاملاتهم الجمركية خلال اجتماعهم معه أول من أمس، بين تركماني أن مدير عام الجمارك يمثل جهة رسمية وحكومية «ويعمل ضمن توصيات وأوامر وزارته، التي نكن لها كل التقدير ونعمل معها للحد من الكثير من حالات التهريب وانتشار المواد غير معروفة المصدر ومنها الغذائية الضارة والمنتهية الصلاحية»، وقال: «نعم نحن نثق بهذه الإدارة ونثق بالعلاقة التي ستكون محور العمل بين الجمارك وغرفة تجارة حلب، لأننا في النهاية نعمل للمصلحة العامة والوطن وخدمة الوطن، وعزه ونصره هدفنا جميعاً».

وكشف عن وجود بعض التذمر من ممارسات الجمارك «من خلال ثلاث حملات متتالية على حلب، لكن هذا ليس بسبب وجيه ليغادر بعضهم، ممن تحمل وصبر وحارب طيلة فترة الأزمة وعلى مدى السنوات العشر، ونحن في غرفة التجارة لم نرصد هكذا حالات»، بعدما روجت بعض وسائل التواصل الاجتماعي بأن صاحب لوقف نزيف في حلب دفعت بعض التجار لحزم حقائبهم استعداداً لمغادرة البلاد إلى دول أخرى، مثل مصر.

وأوضح أنه مطلوب الكثير لوقف نزيف التجار إلى خارج البلاد «وكله يصب في الجانب الحكومي، حيث القرارات الحكومية في الفترة الأخيرة جاءت بكاملها عنصراً ضاغطاً على أصحاب الفعاليات الاقتصادية من صناعيين وتجار وفي إطار نفاد المواد الأولية للصناعة والتجارة من خلال منع الاستيراد والنقص لبعض المواد في الأسواق وتقليصها بدل التوسع بها كما كان طموحه وضعف القدرة الشرائية وشبه انعدام لحوامل الطاقة مع ارتفاع تكاليفها، كل ذلك ساعد بتوجه بعضهم للحد من أعماله التجاري في حلب، بين ممثل اتحاد الغرف وبدأ البحث عن موقع أو فرص أخرى للعمل».

وعن ثقة غرفة تجارة حلب بمستقبل العمل نثق بالوطن ومستقبل الوطن وجيش الوطن وسيد الوطن الرئيس القائد بشار الأسد، ونثق بأننا سنتجاوز هذا المخاض العسير رغم ما تتعرض له البلاد من حصار وحرب ظالمه طالت كل شيء».

واستبعد وجود أي نية مسبقة من أي جهة للنيل من حلب كعاصمة الاقتصاد السوري، وقال: «أنا لا أحيذ هذا الطرح أبداً، حلب الاقتصاد والثقافة والفن هي جزء من الوطن سورية وهي كانت حاملة الاقتصاد السوري طيلة السنوات الماضية ما قبل الحرب الظالمة على الوطن، وما يقع على حلب يقع على كامل محافظات القطر وعلى مساحة الوطن، حلب كما أسلفت ستعود كما كانت درة الوطن صناعياً وتجارياً وستعود محرك الاقتصاد الوطني بالقريب إن شاء الله، وهل نخاف على حلب وهي في قلب وعيون سيد الوطن».

ورداً على سؤال حول كيفية إنصاف أو تعويض التجار الذين تضرروا من حملة الجمارك الأخيرة في حلب، والتي بلغت قيمة مصادراتها مليار ليرة سورية، أشار علي رضا تركماني إلى أن هذا الرقم جاء بعد تحميل الغرامات ومضاعفتها حسب القانوني الجمركي «وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الكثير الكثير من البضائع والمصادرات قد تمت تسوية أوضاعها إما بالإفراج الكامل عنها بعد التأكد من أنها صناعة وطنية أو تقديم البيانات الجمركية لها وتقديم الثبوتيات الكاملة مع الإشارة إلى أن إدارة الجمارك أبدت التعاون في هذا الجانب وتمت إعادة الكثير من المصادرات».

وكان مدير عام الجمارك اجتمع أول من أمس مع رئيس ومجلس إدارة غرفة تجارة حلب وجرى الاتفاق على أن تتم تسوية أي مخالفة، إن وجدت، في مديرية جمارك حلب حصراً من دون سوق التاجر أو المستورد أو البضاعة إلى دمشق والاستمرار بمنع التحري ومنع دخول دوريات الضابطة الجمركية إلى مدينة حلب باستثناء نقاطها الثابتة والمتحركة على مداخل المدينة وفق خطة موضوعة وإصدار تعليمات واضحة بهذا الخصوص، وأي وجود غير مبرر يتم الإبلاغ عنه للمديرية المختصة وسيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة فوراً.

كما اتفق المجتمعون على عدم دخول أي عنصر من الدورية الجمركية إلى أي محل أو مستودع إلا بوجود مندوب غرفة التجارة المختص وتقديمه لتقرير حيادي مع المرونة المطلقة والتريث في تدوين أي ضبط وإعطاء مهلة للتاجر لتقديم البيانات الجمركية والوثائق والمستندات المطلوبة والاعتماد على شرح البيان ولائحة المفردات المرافقة للبضائع المستوردة في إجراء عملية المطابقة، أما في حال وجود بضاعة موضع شك، فيتم ثالث مؤتمن على البضاعة بمستودعه من دون توقيف التاجر إلى حين التأكد من صحة المعلومات، مع ضرورة التفريق بين البضاعة الممنوعة من الاستيراد والبضاعة المسموحة.

مربو الدواجن ينسحبون والسبب الخسائر وارتفاع أسعار الأعلاف

رامز محفوظ

كشف رئيس لجنة مربي الدواجن في طرطوس شعبان محفوض لـ«الوطن» أن أبرز أسباب ارتفاع الفروج والبيض مؤخراً تذبذب سعر الصرف وتأثير ذلك على أسعار المواد الداخلة في إنتاج الفروج والبيض كالذرة الصفراء والصويا باعتبار أنه يتم استيرادها من خارج القطر.

ولفت إلى أن الطلب على الفروج مقارنة بالإنتاج حالياً شبه متوازن لأن القوة الشرائية ضعيفة والتربية ضعيفة ومن الممكن أن تمر أيام قليلة يرتفع فيها سعر الفروج بشكل جنوني كما حصل مؤخراً ومن الممكن أن يعود للانخفاض لأيام قليلة.

وأشار إلى أن سبب ارتفاع سعر البيض حالياً ووصول سعر الكرتونة لحدود ٦ آلاف نتيجة تكلفته المرتفعة، موضحاً أن كلفة الصندوق الواحد من البيض والذي يحوي ١٢ كرتونة تتراوح حالياً بين ٥٥ و٦٠ ألف ليرة.

وتوقع أن ينخفض سعر البيض خلال شهرين تقريباً مرجعاً ذلك للإنتاج الفائض المتوقع من البيض قريباً وذلك مع انتهاء دورة تربية قسم كبير من الفروج البياض الذي بات على أبواب الإنتاج قريباً.

وختم بالقول: إن المستفيد الأكبر من ارتفاع الفروج والبيض هي الحلقات الوسيطة من منادب وغيرها في حين أن المربين يتعرضون للخسائر، مطالباً بضرورة تدخل «السورية للتجارة» وأن تقوم بسحب الفائض من الفروج والبيض من المربين مباشرة، الأمر الذي يسهم بحصول استقرار في الأسعار في السوق، منوهاً بأن «السورية للتجارة» لا تأخذ الفروج والبيض من المربين وهناك وعود من قبلها بهذا الخصوص لكن ليس هناك أي شيء في أرض الواقع.

كبيض مائدة خوفاً من عودة قيام المربين برمي الصيصان كما جرى منذ مدة.

وبين بأن الدعم العلفي الذي قدمته وزارة الزراعة للمربين منذ أكثر من شهر وتأمين الفحم الحجري بشكل جزئي حل مشكلة قائمة حالياً وأعطى جرعة أمل وتفاؤل للمربين لإعادة الدورة الإنتاجية حتى ولو كانت خجولة حالياً.

المصارف تمنح «قروضاً» لن يحصل عليها أحد

حتى يحصل الموظف على قرض مليوني ليرة سيكون القسط ٤٥ ألف ليرة

«التسليف»: لا يمكن رفع سقوف قروض الدخل المحدود دون تحسن الأجور

عبد الهادي شباط

لم تعد سلع مصر في الدخل المحدود «التسليف الشعبي والتوفير» رائجة ومجدية بعد حالة التضخم الحاصلة في أسعار المواد والسلع ولم يعد قرض الدخل المحدود قادراً على تأمين أبسط الاحتياجات للعاملين في الجهات العامة، وأمام كل ذلك يصبح العنوان العريض لماذا لا يتم رفع سقوف قروض الدخل المحدود.

في تصريح لمدير في مصرف التسليف الشعبي لـ«الوطن» بين: أنه لا يمكن فتح سقوف قروض الدخل المحدود في ظل الدخول الحالية لشريحة العاملين في الجهات العامة وأن الراتب أو المعاش الشهري لا يحتمل أي زيادة في القسط الشهري في حال تم رفع سقف قرض الدخل المحدود، وأن الحد الأعلى الذي يمكن لمصرف التسليف الشعبي تحديده في الظروف الحالية هو مليونا ليرة وهو ما يتم بحثه حالياً بعد دراسة حالة السيولة وسقوف التأمين والكتلة النقدية وحجم الأموال القابلة للإقراض مبيناً أنه حتى يحصل الموظف على قرض بسقف مليوني ليرة فسيكون قسطه الشهري ٤٥ ألف ليرة وهذا الرقم يمثل جزءاً كبيراً من دخل الكثير من العاملين في الجهات العامة

وعن الحلول والبدائل التي يمكن العمل عليها لفتح ورفع سقوف قروض الدخل المحدود ومنها على سبيل المثال منح سنوات تسديد أكثر من خمس سنوات، بين المدير أن مثل هذا الإجراء يتعارض مع محددات وضوابط الإقراض التي حددها مجلس النقد والتسليف وأنه في وقت سابق رفع مصرف التسليف مقترحاً لتعديل سنوات تسديد قرض الدخل المحدود لتصبح سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات ولم يتم الموافقة على هذا المقترح لكونه يتعارض مع طبيعة قروض التجزئة التي تصنف ضمن القروض القصيرة ولا يمكن تحويلها لقروض طويلة الأجل لأنها غير مجدية وترتفع كتلة الفائدة على القرض.

وفي مصرف التوفير بين مدير لـ«الوطن» أن من حصلوا على سقف قرض الدخل المحدود مليوني ليرة عدد محدود لكن رفع سقف القرض كان لفتح المجال لمن يسمح دخله الشهري بالحصول على هذا السقف، لكن إطالة سنوات التسديد غير مجد ويحتم حجم فوائد كبيراً على المقترض وبالتالي رفع القسط الشهري وبذلك نكون عدنا لنرفع الأول بعدم سماح معظم الدخول الحالية للموظفين في القطاع العام من تغطية القسط الشهري في حال رفع سقف قرض الدخل المحدود.

وفي التوجه لرأي المختصين بين رئيس قسم المصارف في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان أنه لا يمكن حل مشكلة رفع سقوف القروض الحالية خاصة قروض ذوي الدخل المحدود دون تحسين الأجور والمعاشات الشهرية لهذه الشريحة بما يسمح باقتطاعات قسط شهري أكبر من الأجر الشهري وبالتالي ارتفاع القسط الشهري والحصول على قرض بسقف أعلى من السقوف الحالية.

وعن إطالة زمن سنوات التسديد كحل لتخفيف القسط الشهري بين أنه يترتب على ذلك زيادة في معدلات الفائدة وأيضاً ارتفاع القسط الشهري وهو حل غير مجد.

وعن تضخم الودائع لدى المصارف بين أنه لابد من أن توازي هذه الودائع توظيفات تعادلها لضمان عدم تعرض المصارف للخسارة، على حين لا تتوافر في الظروف الحالية الكثير من قنوات الاستثمار أمام المصارف بسبب محدودية الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية ومعظم هذه الأنشطة اليوم تعمل في الحد الأدنى.

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»:

هناك تخوف على محصول القمح بسبب المازوت وتأخر الأمطار

هناء غانم

لا يخفى على أحد أهمية القطاع الزراعي في دعم النمو والتنمية خاصة وأن هذا القطاع يعد من القطاعات المهمة للاقتصاد لما له من دور فاعل لكونه يرتبط بالأمن الغذائي وتحقيق فوائض تصديرية تعزز من قيم الصادرات في رفد الخزينة العامة ولضمان ديمومة إنتاج زراعية متكاملة لسلسلة المحاصيل المتنوعة، ولابد من دعم حقيقي لمستلزمات الإنتاج لتحقيق الأهداف الإنتاجية المرسومة، وخلال السنوات الأخيرة كان لسان حال المنتج أن هناك ضغوطاً فاقت طاقته المادية لكي يضمن إنتاجاً جيداً من ناحية توفر الطاقة كمادة المازوت مثلاً ناهيك عن بقية المستلزمات الأخرى من أسمدة وبذور وأجور حراثة وقطاف وعلى الجهات البحث لدعم القطاع الزراعي بصورة أكثر.

رئيس اتحاد الفلاحين أحمد صالح إبراهيم أكد لـ«الوطن» أن هناك تخوفاً على موسم القمح للعام الحالي الذي يعتمد قسم كبير منه على السقاية، وخاصة للمساحات المروية إذا لم يتوافر المازوت من جهة، وخاصة إن لم تتوافر الهطولات المطرية.

وأضاف إن الأمور اليوم لاشك ليست بأحسن حال لجهة تأمين الوقود ولاسيما المازوت الذي يعتبر ضرورياً وأساسياً مبيناً أننا بحاجة لكل ليتر مازوت حتى لا يتضرر محصول القمح وفي هذا الوقت لأنه يجب ري المحاصيل لأن الأمطار لم تسقط خلال الفترة وقد طالبنا من الحكومة تأمين المحروقات التي تعمل ما في وسعها لتأمين كل المستلزمات الخاصة بالوقرة الزراعية.

هذا وبين التقرير الصادر عن وزارة الزراعة احتياجات بعض المؤسسات العامة لكميات من المحاصيل وهذا لن يتحقق ما لم تتوافر الطاقة كالمازوت والكهرباء والمستلزمات الضرورية الأخرى.

وبين التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن القطاع الزراعي يحتاج من المحروقات ضمن المساحات القابلة للتنفيذ ٣٦٨ مليون ليتر مازوت حسب الهدف المرسوم له فقد حصل القطاع خلال العام الماضي على ٢٠٢٧٤٨ ليتراً لكن الموزع فقط كان ٣٠٤٦٦ أي أن نسبة التنفيذ لا تتجاوز ١٥ بالمئة مع الإشارة إلى أن احتياجات القطاع الزراعي من المحروقات في العام ٢٠١٩ كان ٤٩٠٦٨٠ ليتر والموزع منها ٦٠٤٩٦ ليتراً.

وعولت الوزارة حسب التقرير أن المؤسسة العامة للصناعات الغذائية تحتاج إلى ٦٥ ألف طن من بذور القطن و١٢٠٦٥ طناً من البندورة و٢٦٥ طناً من المشمش في حين تحتاج إلى ٦٦٠ طناً من البازلاء و١٦ ألف طن من العنب الطازج و١١٦٨٤ طناً من البصل و١٥٠٠ طن من القمح.

وبين التقرير أننا نحتاج بشكل عام لحوالي ٣٨٧٠٥٦ طناً من بذار القمح منها البعل والسقي البعل ونحتاج إلى كمية ٢٢٤١٠٩ أطنان على مساحة ٨٩٦٤٣٦ أما معدل البذار منها فهو ٢٥٠ كغ للهكتار، أما للبعل فنحتاج إلى ١٨٠ كغ /هكتار من معدل البذار المزروع على مساحة ٩٠٥٢٦٢ هكتاراً أما كمية البذار فهي ١٦٢٩٤٧ طناً والحال ذاته ينطبق على محصول الشعير والبطاطا والقطن حيث نحتاج إلى ١٨٨٧٤٥ طناً من الشعير ونحو ٧٠٢٢ طن من القطن ونحو ١٠٣٦٥١ طناً من البطاطا، أما احتياجاتنا من بذار التبغ فهي ٢،١ طناً يتم تأمينها من المؤسسة العامة للتبغ.

وبين التقرير أن القطاع العام يحتاج إلى توفر نحو ٢٥٠ ألف طن من الأقطان المحبوبة وفق احتياج المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان وأن احتياجات القطاع العام للمؤسسة العامة للسكر من بذور القطن هي ٢٢ ألف طن حاجة معمل الزيت التابع لشركة سكر حمص.